

«غرفة أبوظبي» تبحث المعوقات التي تواجه القطاع الخاص»



«أبو ظبي»: «الخليج»

ناقشت اللجان القطاعية المنبثقة عن مجلس إدارة غرفة أبوظبي، مجموعة التحديات والمعوقات التي تواجه القطاع الخاص في إمارة أبوظبي، في ظل جائحة كورونا، وذلك بهدف تمكين القطاع الخاص من متابعة أنشطته وتذليل العقبات أمامه في ظل الظروف الراهنة، وبما يضمن قيام هذه المؤسسات بواجبها الكامل في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إمارة أبوظبي في إطار الرؤية الاقتصادية للإمارة 2030.

وطرحت اللجان القطاعية خلال اجتماعاتها عدداً من التوصيات بالتنسيق مع الجهات المعنية لتخفيف الأثر الاقتصادي التي أحدثته الجائحة من خلال خطط المتابعة والدعم والمساندة، والتي شملت القطاعات الاقتصادية الأكثر تأثراً بالجائحة، مثل القطاع العقاري، والقطاع التجاري، وقطاع التأمين، والسفر والسياحة، والاطلاع على كافة الإجراءات وتطلعات الحكومة في الفترة الراهنة والمقبلة.

نظام سكن العمال

وناقشت لجنة القطاع التجاري جملة التحديات الاقتصادية التي تواجه القطاع التجاري في الإمارة، مثل التغيرات التي طرأت على نظام سكن العمال، فضلاً عن الإجراءات التي تضطلع بها البنوك العاملة في الدولة لدعم التجار من خلال توفير السيولة النقدية وخصوصاً للشركات الصغيرة والمتوسطة، علاوةً على مناقشة التحديات التي تواجه المطاعم، والاستعدادات التي ينبغي تبنيها مستقبلاً. وبدورها، قامت مجموعة عمل شركات التأمين، بتسليط الضوء على أسعار تأمين السيارات وتأمين المشاريع الهندسية، وتم الاتفاق على تعزيز التعاون بين الجهات المعنية لمحاولة الحد من أي ظواهر قد تؤثر سلباً في الصالح العام.

دور محوري للإعلام

كما تطرقت مجموعة عمل السفر والسياحة إلى آلية مواجهة الأزمات الصحية التي تعصف بالعالم، والتحديات التي تواجه القطاع في مثل هذه الظروف الاستثنائية، وكيفية الاستفادة منها واستغلالها، بالإضافة إلى الدور المحوري للإعلام في إعادة عجلة السياحة إلى ما كانت عليه قبل وباء كورونا، علاوةً على إيجاد خطط مستقبلية تضمن استمرارية قطاع السياحة في العطاء والتواجد الحيوي، وكرافد قوي للاقتصاد الوطني. وتركز اللجان القطاعية التابعة لغرفة أبوظبي من خلال اجتماعاتها الدورية على تعزيز التواصل مع الجهات المعنية للمشاركة في إيجاد الحلول المناسبة في دعم الشركات والمشاريع المتعثرة خلال فترة الوباء، والتباحث في تعزيز قنوات التواصل ما بين الغرفة وجميع شركات القطاع الخاص للاطلاع على كافة المستجدات القائمة والمبذولة من قبل الغرفة؛ للوفاء بمتطلبات واحتياجات المرحلة الحالية والمتغيرات المتسارعة على الساحة الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية.